

## الاعلام الالكتروني وتداعياته على مقومات الدولة القومية

أ.م. د. أنعام عبد الرضا سلطان العكّابي

جامعة بغداد / كلية الاعلام/ قسم الصحافة

### المقدمة

تهدف الاداة الاعلامية الي التأثير النفسي والمعنوي والفكري علي صانعي القرار في دولة ما او الرأي العام بها علي النحو الذي يحقق مصالح واهداف الدولة وتتضمن استخدام الدولة لمختلف وسائل تقنيات الاتصال الدولي في التأثير علي الرأي العام في دولة ما او الرأي العام العالمي وتوجيهه بما يخدم المصلحة القومية للدولة سواء من خلال استمالته نحو التعاطف مع قضاياها او بث الفرقة في صفوف الدول المعادية او تحطيم الروح المعنوية لجيوش الاعداء او زعزعة الاستقرار السياسي داخل هذه الدول من خلال اثاره الاقليات داخلها مثلا أو تقنيت الوحدة والهوية الوطنية وغيرها . ومن عوامل القوة التي يزداد وزنها في العلاقات الدولية هي الاعلام وهذه الوسيلة لا يمكن عدها انها ظهرت في هذا العهد وإنما هي وسيلة قديمة , الأ ان التركيز عليها تصاعد بفعل ما احده التطور في تكنولوجيا الاتصال والاعلام من تأثيرات وتغييرات مباشرة على الساحة الدولية وفتحت الحدود بين الدول وجعلتها عرضة لتأثر وتأثير متعدد الابعاد, وبما ان الاعلام في الاساس عملية اتصال تتجه الي القوى الاجنبية أو الي المجتمع الدولي, وهي بذلك تصبح مقدمة لحركة سياسية اساسها الرغبة في الحصول على مصالح معينة ومن ثم تصبح الوظيفة الاتصالية في تلك اللحظة اداة مساندة لتنفيذ السياسة الخارجية , أذ ان العملية تسعى لخلق المنفعة واصطناع ادوات الارتباط بالمصالح. لقد شهد العالم منذ بداية العقد الأخير من القرن الماضي عدداً من المتغيرات في هيكل العلاقات الدولية وتفاعلاتها، وقد انعكس ذلك بشكل واضح على معظم مجالات الحياة، ولعل ما حدث من تطورات تكنولوجية وما تبعها من تطور في وسائل الإعلام ونظم الاتصالات يُعد أبرز هذه المتغيرات، عنصر قوة بل أصبح

الإعلام وكيفية تطويعه لتكنولوجيا الاتصال عنصراً مهماً من عناصر تقييم القوة الشاملة للدولة، وبالتالي تقييم قوة الدولة المتحكمة في النظام الدولي الحالي. وهكذا أصبح العصر الذي نعيشه الآن، هو عصر ثورة الاتصال والفضائيات التي تبث عبر الأقمار الصناعية، وتحول العالم إلى قرية صغيرة، وذلك كنتيجة مباشرة لما شهدته وسائل الإعلام في السنوات الأخيرة، من تقدم تقني ووظيفي، أدى إلى انتشار القنوات التلفزيونية الفضائية، فضلاً عن الانتشار المذهل لوسائل الإعلام الأخرى سواء المسموعة أو المقروءة، ناهيك عن شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت"، ما دفع بالأحداث المحلية إلى دائرة الاهتمام العالمي، وجذب الأحداث العالمية إلى بؤرة الاهتمام المحلي. لقد كتب الكثير منذ ربع قرن حول التأثير المتنامي للإعلام، واختلف منذ البداية رواد علوم الإعلام السياسي في تحديد نوعية العلاقة بين السياسة والإعلام، فرأى بعضهم أن العمل السياسي والعمل الإعلامي يشكلان مجالين متميزين، ورأى البعض الآخر أنه لا يمكن الفصل بين هذين النشاطين باعتبار أهمية الوظيفة الإعلامية هي التبليغ وإشراك المواطنين في الحياة السياسية، وربط قنوات الاتصال بين التشكيلات المتألفة أو المتعارضة، فأضحى الجمهور مرتبطاً بما يقرأه في الصحافة ويشاهده على الشاشة أو يسمعه في الإذاعة، لذلك فإنه لا تكتمل الحياة السياسية في الدولة العصرية إلا بالإعلام الغزير والحوار الدائم بين المواطنين ومختلف أجهزة الحكم. وهذا العمل الإعلامي الذي يطلق عليه صفة "الإعلام السياسي" يتصل خاصة باهتماماته المحلية والدولية ذات الطابع السياسي، وللإعلام السياسي في النظام الدولي أو النظام السياسي المحلي أهداف كثيرة، منها دعم الديمقراطية وخدمة التنمية السياسية وتكريس الحقوق الإنسانية. أن تراجع الخطاب المطالب بإقامة نظام عالمي جديد للإعلام والاتصال، كامتداد طبيعي للمطالبة بإرساء أسس نظام اقتصادي عالمي جديد يكون الهدف منهما تقليص الاختلافات والتفاوتات التي تطبع العلاقات بين دول الشمال ودول الجنوب. ومن الثابت كذلك أن تراجع الخطابين إنما جاء نتيجة المعارضة الشديدة التي لقيها من لدن الدول الغربية الكبرى، عبرت عنها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بالانسحاب على اعتبار "أدلجة" المؤسسة "اليونسكو" التي تشبثت دول العالم الثالث في ظلها بالنظامين. لقد خلق النظام الدولي بقيادة الولايات

المتحدة الأمريكية لنفسه نظاماً إعلامياً برزت معالمه الأولى في تغطية حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١م ثم في أحداث ١١ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١م واحتلال أفغانستان عام ٢٠٠٢م وأخيراً في حرب الخليج الثالثة عام ٢٠٠٣م، وكذلك أحداث ما يسمى (بالربيع العربي) موظفاً في ذلك أقوى ما وصلت إليه تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وأثبتت الوقائع تهميشه الممنهج لمشكلات دول عالم الجنوب وتشويهه الصارخ لقضاياها وتطلعاته المستقبلية. ما يشد الملاحظ للتطورات العالمية التي واكبت خطاب النظام الدولي الأمريكي ملامحه التكنولوجية البارزة، والتي أحتلت الولايات المتحدة بامتياز مركز الصدارة بدون منازع في إعادة تشكيل بنية العلاقات الدولية لما بعد الحرب الباردة. ويوجز أهل العلم سمات النظام الدولي الأمريكي في السياسة الدولية المعاصرة في ثلاث سمات رئيسية أدت إلى تشكيل هيكلية النظام العالمي الحالي برفقة نظام إعلامي معاصر، وهذه السمات هي: السمة الأولى: تتمثل في الثورة الهائلة في وسائل الاتصال ونقل المعلومات وسرعة تداولها عبر الدول، وما ترتب على ذلك من اختصار غير معهود للزمن والمسافات بين مختلف مناطق العالم... إلى الحد الذي حمل بعض المفكرين الاجتماعيين، مثل آلفن توفلر، إلى التساؤل بشأن مدى قدرة الإنسان على التكيف مع هذه الدرجة غير المسبوقة من السرعة في تداعي الأحداث وتلاحقها. السمة الثانية: تتجلى في خاصية الثورة العلمية والتكنولوجية التي أغرقت "المجتمعات" بالسلع والأجهزة والمعدات ووسائل إنتاج وتوزيع واستهلاك العلم .

السمة الثالثة: تكمن في تزايد الاعتماد الدولي المتبادل، سيما مع تصاعد ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات، إذ أصبح من الشائع اليوم أن نجد عديداً من المنتجات الصناعية "سيارات، أجهزة إلكترونية، حاسبات آلية... إلخ" يتم تجميع مكوناتها في أكثر من دولة بحيث تقوم كل واحدة منها بالتركيز على/أو بالتخصص في صنع أحد هذه المكونات فقط. هذه السمات الكبرى هي التي تأسست "لأطروحة" النظام الدولي المعاصر وكرست له بالتأكيد كمرجعية أولى في العلاقات الدولية "الجديدة". توظيف الإعلام ما يقدم إشكالية البحث في هذا الموضوع، ليس تبني هذه الأدبيات النظام الجديد، فقد تبناه جانب كبير منها وعارضه جانب آخر وتحفظ على طرحه جانب ثالث، ولكن توظيف تكنولوجيا ووسائل الإعلام والاتصال للترويج للنظام الجديد أثناء

تغطيتها وتضليلها لكل ما يمت بصلة لمصالحها الاستراتيجية، كما هو في حرب الخليج الثانية والثالثة وأحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ . يتضح مما سبق دور وأثر الإعلام في السياسة المحلية والدولية في ظل النظام الدولي الجديد الذي كرس أهمية الإعلام السياسي في خدمة أهدافه واستراتيجياته الجديدة، وسعى إلى الاعتماد على الإعلام كسلاح أكثر فعالية من اللجوء إلى القوة العسكرية والعنف، بل وسلاح أكثر خطورة من السابق باعتباره يعتمد على وسائل الإقناع والترغيب والترهيب والتضليل والخداع بصورة تبدو للعيان أنها الواقع أو الحقيقة. يرمي البحث الى بلوغ أهمية دراسة هذا الموضوع في قراءة الاثار الحاصلة في الربط بين الاعلام الجديد ومقومات الدولة القومية وهي كما يلي:

١- ان ربط الاعلام بسياسة الدولة الداخلية والخارجية يبين ان واحدا من أهم مدخلات ممارسة التأثير عالمياً في عالم اليوم هو الاعلام . ومعرفة الدور السياسي للاعلام في التحكم بالرأي العام , وتقديم الفلسفة السياسية وتحليلها التي يستند الاعلام في تبرير دوره في دفع دول العالم واقناعها في السياق الذي يتوافق وتوجهات الدولة ومصالحها.

٢- ان تتبع التغيير في وسائل الاعلام وتتبع التغيير في قدرتها على التأثير عالمياً يفيد بإمكانية تتبع التغيير في قدرة الدول على ممارسة التأثير في النظام الدولي.

وترمي الدراسة الى بلوغ الاهداف التالية.

١-دراسة التحول الذي تشهده البيئة الدولية على صعيد اللاعبين الدوليين وعلى صعد وسائل القوة, وكيف ان العالم صار يتفاعل مع ما يُعرف بفاعلي الشبكة وهو نوع من التفاعلات تقوم على استخدام وسائل الاعلام الجديدة على نحو يخلق تأثيراً على العلاقات الدولية ومن ثم لا يمكن لدولة ان تتجاوز ذلك التأثير عالمياً.

٢-دراسة التحول في الاعلام من وسيلة الى قوة والتي اضحت سلاحاً للمستقبل وكيف اصبحت  
الفكرة السائدة هي ان من يمتلك تكنولوجيا الاعلام يمتلك مفاتيح القوة التي اجتاحت الحواجز  
المادية والمعنوية للدولة

المشكلة البحثية: تكمن مشكلة الدراسة في بحث وتحليل تكنولوجيا الاعلام الرقمي واثره في تغيير  
أو بقاء مقومات الدولة القومية طالما ان الاعلام منفتح على المعلومات كلها ويتفاعل معها  
ويؤثر في طريقها , فإنه أدى الى اظهار الاعلام واحداً من مقومات القوة عالمياً. وهو ما يطرح  
عدة تساؤلات :

ماهي التغيرات التي حدثت في العلاقات الدولية؟

ما الذي طرأ من تغير في وسائل الاعلام؟ وفي قدرته على التأثير عالمياً ؟

ما هي ظاهرة الاعلام الرقمي؟ وكيف تم استخدامها من قبل الدول لأحداث التأثير؟

ما الذي يتوقعه من تأثير الاعلام في مقومات الدولة ؟ وكيف يمكن قراءة مستقبل الاعلام  
الرقمي في سياسة الدولة وبقاء وظيفتها؟

الهيكلية: ان موضوع البحث دفع الباحثة الى اعتماد الهيكلية التالية القائمة على مقدمة وثلاثة  
مباحث وخاتمة واستنتاجات وهي:

المحور الأول: الاعلام ومقومات الدولة:

١- مفهوم الاعلام والاعلام الجديد (الفضائي والالكتروني)

٢- تأثير الاعلام على السيادة الوطنية

٣- تأثير الاعلام في سياسة الدولة

المحور الثاني: تكنولوجيا الاعلام والمتغيرات الخارجية:

١- التحول في عوامل القوة

٢- بروز اللاعبين الجدد

المحور الثالث: سيناريوهات مستقبلية لتأثير الاعلام الرقمي في مقومات الدولة القومية

١- تصاعد تأثير الاعلام في مقومات الدولة القومية

٢- ضعف احتمالية تأثير الاعلام في مقومات الدولة القومية

الخاتمة والاستنتاجات:

#### المحور الاول: الاعلام ومقومات الدولة

ان الثورة الاعلامية أو تكنولوجيا الاعلام التي يشهدها العالم قد قلبت كل الموازين واضحى الاعلام ركيزة اساسية في بناء الدولة بل بات يُعتبر من مقومات ورموز السيادة الوطنية , فلا بد من تفعيل أداءه لترسيخ بناء الدولة وترسيخ الثوابت الوطنية لديها ولدى مواطنيها وذلك لأنه يرتبط بقوى الدولة الشاملة.

#### ١- مفهوم الاعلام والاعلام الجديد ( الفضائي والالكتروني)

ان التطور التكنولوجي للاتصال الرقمي كانت له تداعيات سلبية وايجابية أذ عملت على تقريب واندماج التطبيقات التكنولوجية لوسائل الاعلام والاتصال التي كانت في الماضي غير مرتبطة عن بعضها البعض, واصبح هناك تقارب بين اجهزة التلفزيون واجهزة الحاسوب وارتبط الهاتف في عالم الصورة, ومن ثم اثرت التكنولوجيا على أنشطة الاعلام ووظائفه التقليدية , أذ تحولت من ارسال وبث تلفزيوني وهاتفي سلكي ثم لاسلكي الى ارسال رقمي تفاعلي. ومن هنا تعددت المداخل التي توضح معنى مفهوم الاعلام الجديد وتطورت وسائله ضمن سياقات تاريخية وتكنولوجية مختلفة, فهناك العديد من الباحثين الذين سعوا لطرح فكرة الاعلام الجديد من ادوات

التكنولوجيا الرقمية واستخدامات شبكة المعلومات الدولية وتطبيقاتها. وازاء ما تقدم هناك مفاهيم عدة للأعلام فضلاً عن تنوع اشكاله وعلاقته المتينة مع الاتصال والمعلومات.

### أولاً: معنى الاعلام

يعد مفهوم الاعلام من المفاهيم المتداولة في المجتمعات الانسانية القديمة أذ بدأ النشاط الاعلامي يأخذ بالنمو السريع مع النصف الاول من القرن التاسع عشر بمسعى وجهد عالمي ليس من أجل تغطية الاحداث والقضايا ونقل أو تحليل الاخبار فحسب بل لتلبية احتياجات الافراد واشباع رغباتهم في الحصول على المعلومات والاخبار (١). ومع مجئ القرن العشرين بدأ التطور في استخدام وسائل الاعلام بدلاً من منهج الاتصال الشفوي والطباعة. وبناءً على ما تقدم , برزت العديد من تعاريف مفهوم الاعلام على الرغم من تنوع وسائله والعلاقة الوثيقة مع الاتصال والمعلومات , فهناك من يعرفه انه: " النقل الحر الموضوعي للاخبار والمعلومات بأحدى وسائل الاتصال أو نقل الاخبار والاحداث بصورة صحيحة وبذلك فهو يختلف عن مفهوم الدعاية(٢), وكذلك هو " تزويد الناس بالمعلومات الصحيحة والحقائق الثابتة التي تساعد على تكوين رأي صائب في حدث أو مشكلة بحيث يكون الرأي المكون موضوعياً " وهو مجموعة النشاطات التي هي في الواقع المادة الاولية الخام للأعلام والادوات والوسائل والتأثيرات الهادفة الى جمع واختيار حقائق

موضوعية تعتبر ذات اهمية للحياة الاجتماعية" (٣). لذلك فأن مصطلح الاعلام يمكن ان يشمل الاتصال واحياناً يختلط الاعلام ليشمل المعلومات والوثائق تخاطب وتواصل : اي بمعنى ارسال معلومات واستقبال اشارات ورموز ورسائل . وتم تحديد معنى الاعلام عموماً: " يمكن ان يشمل جمع ومعالجة المعلومات ونشرها من اجل استيعاب ومعرفة الظروف المحيطة بالأحداث للوصول الى وضع يمكن لأفراد المجتمع من اتخاذ القرارات المناسبة, حيث يعد الاعلام اليوم

احد المصادر الاساسية لجمع المعلومات بفعل الثورة الاعلامية الحاصلة في ميزة سرعة جمع  
المعلومات وضخها (٤)

ثانياً : الاعلام الجديد ( الفضائي والالكتروني ) لقد تشكل الاعلام الجديد جراء عملية الترابط  
والاندماج بين تكنولوجيا جراء عملية الترابط والاندماج بين تكنولوجيا البث الجديدة والتقليدية  
والاتصال مع تطبيقات الحاسوب وشبكات النت ، وعلى الرغم من هذه الآلية الجديدة في تحقيق  
الاندماج الأ ان خصائصه النهائية لم تستكمل بعد، فتعددت تسمياته ومصطلحاته، وذلك لأنه لم  
يعد هناك تشابهاً بين وسائط الاعلام والاتصال التقليدية سواء من حيث الوسيلة أو من ناحية  
التطبيقات. وهناك تسميات متنوعة للتطبيقات الاعلامية المستحدثة وعلى منهجيات واساليب  
جديدة، فهو الاعلام الرقمي الذي ترتبط تطبيقاته على التكنولوجيا الرقمية على سبيل المثال  
التلفزيون الرقمي والاذاعة الرقمية وغير ذلك من الانظمة والوسائل الاعلامية التي ترتبط مع  
الحاسوب. وتُطلق على الإعلام الجديد أيضاً تسمية الإعلام التفاعلي، حيث تبرز هناك نوع من  
الاستجابة بين مستخدمين شبكة المعلومات الدولية وبين وسائل الإعلام المرئية والمسموعة  
وغيرها من النظم الإعلامية التفاعلية الجديدة (٥) ، وهناك من يطلق عليه بالإعلام الشبكي حيث  
يعتمد على خطوط الاتصال وتطبيقاته على شبكة المعلومات الدولية ، ويدعى كذلك بالوسائط  
السيبرونية انطلاقاً من كلمة الفضاء

السيبروني " والتي ترجع إلى روايات الخيال للكاتب ويليام غبسون، والتي تُعرف بعلم التحكم  
الآلي ، ويعني تعبير السايرميديا: العالم المصنوع من المعلومات الخام التي لا تأخذ شكل إعادة  
" فيزيائياً"، وتُعبّر عن وسائل التحكم الالكتروني التي استبدلت مكان العمل البشري، ولكنه تم  
استعماله لتفسير آلية المعلومات التي تبث باستخدام الفضاء في الشبكة (٦). وكذلك يمتلك صفة  
أخرى وهي إعلام المعلومات لتوصيف الاندماج بين آليات الحاسوب ووسائل تكنولوجيا  
الاتصال، حيث يُعبّر عن تشكيل نظام إعلامي حديث يستثمر ويندمج مع تكنولوجيا المعلوماتية  
، وقد أطلق عليه تسمية أخرى ب" إعلام الوسائط المتعددة" انطلاقاً من الاندماج في داخل هذه



الوسائط بين النص والصورة والصوت(٧).وأخيراً وليس آخراً ، للإعلام الجديد وصف آخر وهو الإعلام الالكتروني : " الذي هو نوع جديد من الإعلام يتم تنشيطه في فضاء العالم الافتراضي ويستخدم الوسائط الالكترونية كأدوات له تديرها وتتحكم بها دول ومؤسسات وأفراد فاعلين يمتلكون قدرات وامكانيات متباينة ويمتاز بالسرعة في الانتشار والتكلفة الزهيدة وشدة التأثير(٨).وعليه ، يمكن تقسيم الإعلام الجديد إلى أربعة أقسام وهي كالآتي:-

أ- الإعلام الجديد يستند على شبكة الانترنت وتطبيقاتها، وهو ظاهرة تتسم بصفات وميزات غير مسبوقة وهو ينمو بسرعة كبيرة وتنشأ عنه حزمة من التطبيقات الجديدة التي لا حصر لها.

ب- الإعلام الجديد قائم على الاجهزة والوسائل النقالة بما في ذلك آليات قراءة الكتب والصحف وهو أيضاً ذات نمو سريع، وينشأ من انواع جديدة من التطبيقات على الأجهزة المحمولة المختلفة منها اجهزة الهاتف والمساعدات الرقمية الشخصية وغيرها.

ج- نوع قائم على قاعدة الوسائل التقليدية مثل الراديو والتلفزيون التي اضيفت اليها خصائص جديدة مثل التفاعلية والاندماج والرقمية والاستجابة للطلب .

د- الإعلام الجديد قائم على شاشة الحاسوب ويتم تداوله اما بوسائط شبكية أو بوسائل الحفظ والخرن المختلفة مثل الاسطوانات الضوئية والذاكرة وغيرها من ادوات الحفظ ، ويشمل العروض البصرية والعباب الفيديو وتشمل أيضاً الكتب والصحف والمواقع الالكترونية وغيرها (٩) .ونخلص هنا على وجود مجموعة: "من الخصائص والمميزات التي يتمتع بها الإعلام الجديد على ما سبقه، وتتمثل عملية دمج للوسائل المتنوعة القديمة والمستحدثة في مكان واحد على جهاز الحاسوب وشبكاته ووسائطه، فضلاً عن ان هذا الإعلام مستند وقائم على التكنولوجيا الرقمية وحالات التفاعلية والتشابك وتطبيقات الواقع الافتراضي وتعددية الوسائط، ويحتفظ بميزة الإستثنائية والتخصيص، وقد تجاوز مفهوم الدولة القومية واخترق الحدود الدولية"(١٠).

## ٢- تأثير الإعلام على السيادة الوطنية

لقد غيرت تكنولوجيا الإعلام أحد أهم العناصر الأساسية لسيادة الدولة وهي التحكم في أراضي  
واجواء الدول وحدودها السياسية ، فالاستخدام الواسع للأقمار الصناعية على سبيل المثال غير  
من تحكم الدولة في سيادتها على المجال الجوي، ولعل أخطر تقنيات وادوات هذه الثورة  
الإعلامية الجديدة هي شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) (١١)، فولدت ثورة الإعلام  
والاتصالات نتائج وخصائص كبيرة من أبرزها اضافة صفة الطابع الدولي على وسائل الاتصال  
الجماهيري، وبدى من الصعب تمييز الاختلاف بين ماهو إعلام وطني وماهو إعلام دولي ،  
فضلاً عن دورها الفاعل في التأثير على عملية اتخاذ القرار السياسي(١٢).

وبفعل عوامل الاندماج والتفكك التي طالت وحدات المجتمع الدولي ، فإن الثورة في مجال  
الإعلام والاتصالات عملت على فتح الحدود السياسية واختراق سيادتها، ومن ثم فقدت الدولة  
القومية وظيفتها وقدرتها على إدارة وتنظيم سياستها الداخلية والخارجية، مما الزمها على اتباع  
سياسات الدول المسيطرة والمالكة لادوات الثورة المعلوماتية(١٣).

#### أولاً: تآكل السيادة الوطنية والاختراق الثقافي

يشهد العالم نتيجة لتطورات الثورة العلمية والتكنولوجية وانعكاسها في تبادل وتداول المعلومات  
وانتقال رؤوس الاموال من دون حواجز إلى التداخل وتشابك القضايا بين أمور السياسة  
والاقتصاد دون اخذ الاعتبار بأن المجتمع الدولي يتشكل من دول ذات سيادة.لقد اجتاحت  
تكنولوجيا الإعلام والاتصالات الحدود وتراجعت المسافات وتقلصت سلطة الدولة ووظائفها  
الرسمية ، ففتحت منافذ جديدة للتدخل المباشر وغير المباشر في قضايا الشؤون الداخلية  
للدول(١٤).

ولعل الأثر المباشر للثورة العلمية والتكنولوجية بدى واضحاً تأثيره على اسس ومبادئ النظريات  
التقليدية للسيادة\* فقد عمل الاختلاف في آراء وافكار نظريات السيادة التقليدية بين مصطلح  
السيادة كمفهوم قانوني(أي صفة من صفات الدولة وعنصر اساسي فيها ، قوامها الاستقلال  
القانوني في مجابهة غيرها من السیادات الأخرى)، وبين مصطلح السيادة كمفهوم سياسي :

وتعني القوة الحقيقية للدولة في قدرتها على ابراز وتأکید مكانتها في المجال الدولي بحرية كاملة دون الخضوع لأي سلطة خارجية , أي القدرة الفعلية على تحقيق الاستقلال وتنفيذ الارادة الحرة في المجال الدولي . حيث بقت هذه النظرة سائدة لفترة طويلة ,

وجرى العرف التمييز بين الدول التي تتمتع بالسيادة القانونية والسياسية في آن واحد , وبين دول تتمتع بالسيادة القانونية دون ان تحظى بالتمتع في المفهوم السياسي للسيادة" (١٥).

ان الثورة العلمية والتكنولوجية والاكتشافات في مجال الإعلام والمعلوماتية والاتصالات ونقل المعلومات عبر الاقمار والقنوات الفضائية ومراكز المعلومات ، أفرزت تغييراً وتداعيات كبيرة على مفهوم السيادة , واصبحت الممارسة الحقيقية لمظاهر السيادة تقاس بإمكانية الدولة أو بقدر ما تملكه من قوة المعرفة والمعلومات في شتى المجالات بحيث تستطيع من خلالها الحفاظ على سيادتها من الاختراق ، فاذا كانت ممارسة السيادة كاملة لدى بعض الدول فأنها تكون مشروطة وتتسم بالتحديد لدى البعض الاخر , واصبح إكمال السيادة أو نقصانها من الناحية السياسية متعلق بما تملكه الدول من امكانيات علمية وفنية متقدمة تسمح لها بمعرفة ظروف محيطها الاقليمي ، بل وفي محيط اقاليم غيرها من الدول (١٦). إن بعض الدول تمتلك معلومات عن قضايا مهمة مما تملكه الدولة صاحبة الشأن، ولم تُعد من الصعوبة اختراق الحدود السياسية , بل لم يعد بإمكانها الصمود طويلاً امام تقدم تكنولوجيا الإعلام والاتصالات، فعلى سبيل المثال فإن موجات الاذاعة والبث التلفزيوني والفضائي ووسائل الإعلام وشبكة المعلومات العالمية والبريد والاتجار الالكتروني أصبحت تدخل حدود الدول دون الحاجة إلى موافقة منها، فلا يمكن للدولة ايقاف هذا الاختراق إلا من خلال انتهاج سياسات معينة مثل سن التشريعات التي تحظر ذلك أو بث موجات مضادة أو الدخول في منافسة تعتمد أساساً على الامكانيات التكنولوجية، كما عملت التكنولوجيا على تحسين خط الانتاج بصورة متزايدة لسد حاجة الأسواق بشكل اوسع خارج إطار الدولة القومية ولتسويق سلع وخدمات أجنبية وتسويق قيم وثقافات وأفكار من خارج حدودها القومية(١٧). أما من حيث التأثير الآخر الذي تأثرت فيه سيادة الدولة من جراء الثورة الاتصالية والمعلوماتية والإعلامية هو عامل الاختراق الثقافي ، حيث استند تطور الثقافة وانتشارها في

مراحل التاريخ البشري على التكنولوجيا اعتماداً كبيراً ، فاستخدمت الاتصال البشري المباشر في  
المراحل

الأولى للتطور البشري ، ثم استخدمت بعدها الاشارات والحركات والخطاب الشفهي ثم الطباعة  
والفيلم السينمائي والبث الاذاعي والتلفزيوني التقليدي ثم الوصول إلى محطات البث الارسالي  
والاستقبال والاقمار الفضائية والحاسبات ومراكز المعلومات, وفي النهاية تم اختراع شبكة  
المعلومات العالمية(الانترنت) والاعتماد عليها بشكل كبير في نشر الثقافة الغربية(١٨) ولم تُعد  
إذاعة ونشر الثقافة خاضعة لوسائل تقليدية كما في السابق ، بل أصبحت متأثرة إلى حد بعيد  
بالتكنولوجيا الاتصالية والإعلامية ، وهذه التكنولوجيا تم الاستعانة بها في تحقيق الإختراق  
الثقافي، ، إذ بإمكان التكنولوجيا بث ونشر الثقافة التي ترغب بها (١٩). ان الثقافة في الوقت  
الحاضر, اصبحت تواجه تحدي كبير تمثل بتنامي بنوك المعلومات واتساعها وسرعة تداولها  
والهيمنة على الصناعات الثقافية والاتصالية واحتكارها من قبل الولايات المتحدة, وإنتاج  
وتصنيف المعلومات ووسائل تخزينها وتسويقها إلى معظم أرجاء العالم ، فمن البديهي ان من له  
القدرة على انتاج اسس المعلومات واحتكار صناعة الإعلام والاتصال وقواعد استخدامها يكون له  
دور رئيسي في التأثير على ثقافة المتلقي , وفي هيكله شخصية الفرد وتشكيلها لأنه يمتلك  
المعرفة والتكنولوجيا ، والمعرفة قوة مؤثرة على الشعوب ودولها على حدأ سواء(٢٠).

لقد اصبحت مراكز المعلومات وتكنولوجيا الإعلام والاتصال لها التأثير في منافذ الثقافة،  
فالثقافة القائمة عبر التكنولوجيا تقوم بعملية الإختراق الثقافي بهيمنة الثقافات التي تمتلك أساساً  
قوياً من التكنولوجيا على الثقافات التي تعاني من الضعف (٢١). وهذا يعد بمثابة سلاح رئيس  
للتدخل والعدوان غير المباشر ( indirect Aggression ) من خلال هدم المعتقدات المذهبية  
والدينية للمجتمعات الأخرى أو تشويه عاداتها وتقاليدها أو تحريك جوانب الخلافات الداخلية فيها  
أو إستغلال عوامل الصراع المحلي دعائياً ضدها أو للتحريض على قلب انظمة الحكم فيها أو  
لفرض تبعيتها لقوى دولية مؤثرة في النظام الدولي (٢٢).

لقد باتت الثقافة متأثرة بالعامل التكنولوجي إلى حد بعيد، ومن هنا انبثق مصطلح "العولمة" \* الذي أثار ولا يزال تحدي وإشكالية ثقافية وفكرية واقتصادية كبيرة في عالمنا المعاصر لها ارتباطاً كبيراً بالتكنولوجيا، حيث لعب الإعلام دوراً مهماً في تفعيل العولمة الثقافية وبالتالي تحقيق الاختراق الثقافي (٢٣). وعلى الرغم من أن الإطار الوظيفي للإعلام عبر تاريخه الطويل، وتطور وسائله وتقنياته بصيغة محدودة في أطر وأسس معينة، إلا أن دوره وتأثيره قد إزداد اتساعاً في عصرنا الحالي إلى الحد الذي لم تُعد فيه الدول قادرة على فرض سيادتها في مجالها الجوي أو تتحكم فيه، فالمراقبة الحكومية أصبحت فاعلة عملياً (٢٤) ولم يبقَ للدول في هذه الحالة سوى خيار التعامل والرضوخ لشبكة الاتصالات والمعلومات التي تقوم الإدارة المالكة والممولة لها من خلال احتكار التكنولوجيا في الإشراف والرقابة على أسس التحكم في المعلومات وفي عملية انتقالها ووسائل تخزينها وتوظيفها لتحقيق الهدف المطلوب (٢٥) وهذا يفسر بأن الإعلام أضحى كأداة ووسيلة من أجل تحقيق الهيمنة الدولية، أن تحول مفهوم الثقافة إلى سلعة يرافقها وجود ثقافات مدعومة بوسائل تكنولوجية متقدمة إلى حالة من انعدام المساواة والتي أثارت حفيظة معظم الدول في أن عولمة الثقافة أصبحت من الأسلحة الرئيسة في إبراز الازدواجية وانقسام وضمور الهوية الثقافية والوطنية (٢٦).

وذلك بإعتبار أن الهوية الثقافية لا تستطيع الصمود أمام ضغوط وتحديات البيئة الخارجية في حالة ضعف مؤسسات البنية الداخلية الخالية من وسائل المقاومة أو غير قادرة على استخدامها، ولا سيما أن الثقافة التي تستند إلى التقاليد الاجتماعية تحولت إلى سلطة مادية تتحكم فيها القوى العظمى من الناحية التقنية محاولة اختراق خصوصية هويتها الثقافية. لقد أفرزت عولمة الثقافة والاتصال من خلال البث التلفزيوني الفضائي وبالتحديد من خلال شبكة المعلومات التي تربط جميع الأفراد في كافة أنحاء العالم إلى تعميم الثقافة الرأسمالية والقضاء على الهوية الوطنية والتشكيك في جميع القناعات الدينية والهوية الثقافية.

### ٣- تأثير الإعلام في سياسة الدولة

ان الثورة التكنولوجية المتسارعة في وسائل الاتصال والإعلام أحدثت اختراقاً خطيراً على سياسة الدولة والوصول إلى عقول الشعوب الأخرى في محاولة لتغيير إدراكهم ومواقفهم حيال الأحداث والقضايا، ومن ثم امكانية التأثير في سلوكهم أو حتى تغييره ، وقد ينتج عن ذلك إحداث تفكك داخلي ، أو قد يتمرد أفراد المجتمع على سلطة الدولة ، وقد يصل الامر إلى التأثير على السلوك السياسي الخارجي للدولة نتيجة خشية نخبتها الحاكمة من التأثير الجانبي لمصادر الدعاية المناوئة لهم. لقد اوصلت الثورة التكنولوجية وسائل الاتصال حداً غير مسبوق ، وجعلت من العالم بالفعل قرية صغيرة بالمعنى الإعلامي وان كانت بصيغة استبدادية للمؤسسة الإعلامية، حيث تتحكم الولايات المتحدة في تدفق الاخبار وبث المواد الإعلامية على نحو يبرز الفوارق في موازين القوى المادية بين الدول. وهكذا يتفقم الاختراق الإعلامي الغربي للكيانات السياسية بحيث يكون اتجاهه واحد من عالم الشمال التي تتحكم على معظم مقاليد القوة إلى دول عالم الجنوب النامية ، و تفرض عليها مزيد من القيود التي تحدد سيادتها من خلال الآلة الإعلامية الأمريكية المهيمنة عالمياً . لقد تنافست وسائل الإعلام الجديد والعولمة الإعلامية مع سلطة الدولة في بعض صلاحياتها ولاسيما في مجال الإعلام وتأثيره على الرأي العام والانتقاص من السيادة الوطنية، حيث ان بروز الشبكات العملاقة من وسائل التواصل الاجتماعي أثرت على السيادة الإعلامية والمعلوماتية للدولة، بعد ان زال عصر احتكار السلطات للاخبار والمعلومات (٢٧).

ان الدولة في ظل الاختراقات العابرة للحدود سوف تكون عرضة للاختراق والتغيير نتيجة للتأثير المتزايد للفواعل من غير الدول من الشركات العابرة للقومية والقوى أو المنظمات السياسية المحركة في المجتمعات ، وتطور وسائل الاتصال والإعلام في عصر المعلوماتية التي قللت من فاعلية وظيفة الدولة، وسوف يدفع ذلك بالمنظمات والشركات المتعددة القوميات إلى ممارسة ادوار متزايدة بصورة دائمة لتكون البديل عن دور الدولة الذي بدأ ينقلص نتيجة لمتغيرات العصر الراهن(٢٨). لقد اسهم الإعلام كوسيلة فعالة لتحقيق العولمة والاختراق الثقافي(٢٩) وهناك سلطة تكنولوجية ذات منظومات متشابكة لا تلتزم بالحدود الوطنية للدول وانما تطرح حدوداً فضائية غير مرئية ترسمها شبكات اتصالية معلوماتية على اعتبارات سياسية واقتصادية وثقافية وفكرية

لتشكل عالماً من دون دولة ومن دون امة أو وطن وهو عالم المؤسسات والشبكات المنتشرة في كل انحاء العالم , فهي مرة تعمل كمنظمات ذات طبيعة خاصة وشركات عابرة القومية يتصف مضمونها بالعالمية والإنفراد , والتي تُبث عبر مختلف الوسائل بحيث تتخطى حواجز الزمان والمكان واللغة لتخاطب افراد متعددي العقائد والرغبات والاهواء. ان المجتمع والمعلومات ادى إلى زيادة فرصة اتخاذ القرارات ومشاركتهم في صنع القرار السياسي واستخدام الإعلام الرقمي في الاقتراح والتصويت والانتخابات وزيادة الوعي الاجتماعي من خلال التواصل التشابكي بين الجماعات التي تتجاوز الحدود الوطنية وتكوين جماعات ضغط سياسي(٣٠) بالإضافة إلى ذلك ان التواصل عبر الانترنت قد عمل على الغاء الحواجز الجغرافية وحتى الثقافية بين الفاعلين الدوليين وغير الدوليين ، وبوجود كل وسائل الاتصال واجهزة التقنيات الحديثة مثل الحاسوب والفاكس والجوال الخ.. يجعل تقييد وعولمة الثقافة كونياً وجعله أمراً ممكناً المعلومات أمراً غير ممكناً فأصبحت المعلومات متوفرة للجميع .لقد تم ربط العالم بشبكة واسعة من الاتصالات من خلال الاقمار الصناعية والقنوات الفضائية والانترنت , مما سهل عملية الانتشار الثقافي وعموماً لا يعترف بالحدود

الوطنية والإقليمية للدول ، واصبح نطاقها ومجالها هو العالم اجمع، حيث ان في مجتمع وفرة المعلومات ووجود الانترنت تُذوب فيه الحدود الجغرافية بين الدول لإرتباط العالم بشبكة واحدة(٣١).بمعنى آخر ، ان الإعلام في عصر المعلوماتية انتقل وتحول من النطاق المحلي إلى النطاق الكوني، ومن التأثير محدود النطاق إلى التأثير اللامحدود. لقد أصبحت مسألة الحفاظ على أمن الحدود موضعاً للتحدي في العالم المعاصر، إذ ان التحدي الاخطر الذي يجعل الحدود ملغاة وغير معترف بها تقريباً هو تحدي وسائل الإعلام والاتصال الدولية التي يتم نقلها عبر موجات الاثير أو عبر الاقمار الصناعية، ولهذا فإن التحدي المطروح حالياً على الدول القومية هو تحدي بقاء الهوية والسيادة الوطنية معاً(٣٢) ان قضية العولمة الإعلامية وتأثيرها على المهام والصلاحيات التي تمارسها الدول ،أي تحدي سيادة الدول ،حيث أصبحت الدولة في بعض الحالات غير قادرة على تلبية حقوق المواطنة في الداخل وتم تحقيقها من قبل

الخارج أي (الفاعلين من غير الدول) واستغلال تزايد أهمية الاعتمادية المتبادلة ، مما أثر على قدر السيادة التي كانت تتمتع بها الدول في السابق (٣٣). وكخلاصة ، فإن الإعلام يمارس تأثيره في سياسة الدولة بشكل متزايد ، لأنه يعمل بشكل فاعل كلما تناقست تلك السيادة للدولة القومية (٣٤).

### المحور الثاني: تكنولوجيا الاعلام والمتغيرات الخارجية:

#### ١ - التحول في عوامل القوة

يشهد العالم تحول نحو تبني قوة المعرفة والمعلومات، لكن هذا لا يفسر تراجع معايير القوة التقليدية للدول مثل الموارد الأولية وحجم اصناف القوة التقليدية والقوة الاقتصادية ، ولكن سوف تتداخل معها اشكال جديدة في محاور التنافس والصراع، حيث يؤكد الباحث الامريكي ( الفن توفلر) في كتابه تحول السلطة : " ان العالم

يشهد الان انتقال في القوة الأساسية المسيطرة على حركته والتحول من القوة الصلبة بعواملها المتمثلة بالقوة العسكرية والقوة الاقتصادية إلى نسق جديد يعتمد على المرونة والجذب القائمة على قوة المعرفة والمعلومات" (٣٥).ويمكن تتبع التحول في عوامل القوة عبر النقاط التالية:

#### أولاً : تراجع عوامل القوة التقليدية:-

وعلى الصعيد العسكري والتكنولوجي، نجد ان تقنية التكنولوجيا النووية لم تعد حكرًا على الدول العظمى فقط حيث أصبحت اليوم في متناول عدد كبير من الدول، وهذه المتغيرات من شأنها ان تفرض حدوداً معينة على الخيارات السياسية والعسكرية المتوفرة لدى الولايات المتحدة، وعليها ان تتعامل مع هذا الواقع الجديد، وان تتنازل عن فكرة قيادة العالم من خلال القوة وسياسة التدخل العسكري في الشؤون الداخلية للدول (٣٦).

لقد أدركت الدول حجم الخسائر الفادحة من جراء استخدام القوة العسكرية وعبء التكاليف المالية التي تحملتها وحدها في ادارة النظام الدولي والتي اثقلت كاهل ميزانيتها مما أدى الى



ضرورة التفكير ببدايات في التراجع عن استخدام القوة العسكرية إضافة الى استثمار القوى الكبرى احتكارها الكبير لوسائل الاتصال والإعلام الجماهيري المعدة مسبقاً لصياغة نمط الحياة وقواعد السلوك بما يتوافق مع اتجاهاتها , حيث عملت التكنولوجيا على اضعاف وازاحة وتحيد الكثير من عناصر القوة عن مراكزها التي هيمنت عليها فترة طويلة من الزمن , مما عرض المفهوم التقليدي للقوة إلى اعادة النظر فيه والإفصاح عن محتوى جديد في مفهوم القوة ومستقبلها في إدارة الصراع للقرن الحادي والعشرين،(٣٧) ان اتجاهات هذا التغيير الذي أحدثته الثورة

التكنولوجية في مستقبل مفهوم القوة وآلياته ومكوناته في حالة حركة مستمرة ومتصاعدة وهو في مراحل تكوين جديدة لقد أحدث المتغير التكنولوجي تغييرات ملموسة في مفاهيم القوة والاستقطاب والتوازن، فمن الجانب النظري فإن القوة بدلالة التكنولوجيا تتميز عن القوة بدلالة الإكراه التي انطبع عليها المفهوم التقليدي للقوة بالجوانب التالية(٣٨):-

١- القوة بدلالة التكنولوجيا لا تعرف النضوب، حيث أن بمقدورها ان تمنح المزيد من الابتكارات على عكس القوة بمفهومها التقليدي والتي تتسم بكونها محدودة فيما يتعلق بكافة الشؤون العملية، إذ ان هناك حدوداً لمقدار وكمية القوة الذي يمكن استخدامها في تدمير ما تطمح في السيطرة عليه أو الدفاع عنه.

٢- تقوم القوة بدلالة التكنولوجيا بعمل مضاعف بالمقارنة مع القوة العسكرية والاقتصادية، بمعنى ان الاولى يمكن ان يتم استخدامها اما لزيادة المتاح من الامكانيات أو التقليل من القدر المطلوب من أجل تحقيق أهداف معينة مما يجعلها اداة هيمنة وتغيير في آن واحد .

٣- الترابط الاندماجي، والذي يعني ان التكتاف والتعاون الذي يجمع عناصر قوى مختلفة سيؤدي إلى حصيلة تراكم القوة التي تتفوق عن الجمع الفردي لعوامل القوة. وبالنتيجة لم يعد المعيار العسكري يمثل العنصر الأول لمعرفة قياس قوة الدول، حيث اتسمت الثورة التكنولوجية للمعلومات والاتصالات والمواصلات بالأهمية النوعية والعديدية، ولكي يتم استخدام هذه الآلية بفعالية يجب إضافة عوامل أخرى عليها كالتقنية والمعلوماتية والاتصالية وكذلك إمكانية التحرك

والتدخل بعيداً عن إمكانية إختراق الحدود بخوض معارك برية، هذه العوامل بالإجماع قد تعطي قوة للعامل العسكري تدفعه إلى التطور والتقدم" (٣٩).

لقد سعى متغير التطور التكنولوجي إلى فرز قواعد وسلوكيات بنمط جديد لم تعد الدول قادرة على ضبط آليات اقتصادها بمنأى عن هياكل وآليات اقتصاديات الدول الأخرى، لقد احدثت التغييرات الاقتصادية في ظل حقبة مجئ الثورة التكنولوجية المعاصرة وثورة الاتصالات والمعلومات تغييرات في أغلب المفاهيم الاقتصادية. بالإضافة إلى العامل العسكري الذي نتج عنه تطور في امكانيات وأدوات الرصد والمراقبة من خلال استخدام الاقمار الصناعية وشبكات الرادار المثبتة تقنياً ووسائل الاتصالات والإعلام، فضلاً عن العامل الثقافي الذي تأثر بمجئ ثورة الاتصالات والإعلام والتغييرات التي طرأت عليها ، والتي أفضت إلى بروز ظاهرة العولمة التي أدت إلى توحيد الاسواق العالمية ودمج الاقتصاد العالمي ، وفي الوقت ذاته فأنها تسعى إلى تفتيت الثقافات الوطنية واختراقها . وبهذا اتخذ المفهوم الثقافي للعولمة بعداً اقتصادياً ومالياً وإعلامياً من خلال توظيف الإعلام كأداة للتوصيل والتأثير تجاه الافكار الثقافية.

#### ثانياً : سيادة العوامل المعرفية والمعلوماتية والإعلامية

طبقاً للمفهوم التقليدي للقوة ووظيفة الدولة، فإن الجغرافية السياسية من موارد طبيعية وبشرية وموقع جغرافي سوف تؤثر في سياسة الدولة الداخلية والخارجية، فإذا كان للقوة الصلبة وأدواتها التي تترجم في السلاح والقوة الاقتصادية المتمثلة بأدوات الضغط وموارد المال، فإننا نجد ادوات قوة المعلومات والمعرفة المعروفة على الساحة العالمية المتمثلة بالحواسيب والوسائط الإعلامية وشبكة المعلومات الدولية والاقمار الفضائية (٤٠)، هذه العوامل والأدوات تندمج مع بعضها البعض لتتوائم وتتلاقى لتشكل صيغة ائتلافية جديدة فيما بينها تُعرف بإسم التقارب والاندماج التكنولوجي، مما يمنح مفهوم جديد للقوة وعنصر متمامي في سرعته ليتحول إلى سلاح أساسي جديد للتنافس العالمي في القرن الحالي (٤١) . .وهنا يمكن مقارنة الأدوات فيما بين القوة الجديدة والقوة التقليدية والتي يستخدم فيها الجذب بدلاً من الضغط ، واستخدام الاقناع بدلاً عن الاكراه،

وهي نمط من انماط القوة حيث تمتلك أهمية كبيرة في اعتبارها قوة مضاعفة . فإذا كانت القوة تفسر بدلالة التأثير فأن القوة المعلوماتية والإعلامية والمعرفية أعتبرت بمثابة اداة شرعية وذات مقبولة لدى الاخرين من خلال

امكانية تجديد صياغة أفكارهم والتأثير في قيمهم وتحديد انشطتهم بدلاً من انفاق وتبديد العديد من عناصر الموارد التقليدية العسكرية والاقتصادية والتي سوف تكون ذات تكلفة باهضة (٤٢).

وبعد ان انتشرت نظم المعلومات دعت الحاجة إلى إعادة صياغة مفهوم المعارف، وفي الفرق بين المعرفة والمعلومة تم استخدام الحاسوب كمعالج قريب من العقل البشري التي تحتاج إلى المعرفة من أجل التوصل الى الحلول المقبولة(٤٣).. وتمكنت هذه القوة والقدرة المعلوماتية والمعرفية والإعلامية من اختراق وعبور الحدود الإقليمية ويتفاعل مع الأحداث خارج الحيز والاطار الجغرافي التي يعيش فيها ويتفاعل مع هذه الأحداث معاً بصورة سلبية وإيجابية (٤٤) . أن عناصر البعد المستقبلي لقوة المعلومات على الصعيد العسكري يتمثل في قابلية وامكانية الدول المالكة لتكنولوجيا المعلومات في صياغة ما يمكن تعريفه ب(المظلة المعلوماتية) والتي هي خاصة بالشؤون العسكرية . وبالتالي مشاركة ومكافئة اطراف معينة عن طريق تزويدهم أو بيعهم معلومات تؤثر في قوة هذا الطرف أو ذاك أو إنزال عقوبات على اطراف معينة من خلال حجب وتقييد المعلومات والوثائق المهمة. لقد إزدادت أهمية ودور المعلوماتية والمعرفة والمجال الاتصالي والإعلامي وفق نظريات الحروب التقليدية باصنافها المختلفة ذات الأسلحة البرية والبحرية والجوية ونمو دورها في خوض المعارك واتخاذ القرار ومنظومات القيادة وادارة السيطرة . كما تراجع دور العامل الجغرافي وأصبحت الحروب تجري عبر فضاءات عابرة للحدود التقليدية للدولة ، وهذا بدوره يعني تراجع عامل الوقت وامتلاك الجيوش للقدرة الهائلة على خوض الاستراتيجية الهجومية في حسابات زمنية قياسية(٤٥). ومن بين الجوانب والعوامل الأخرى التي أفضت إلى التحول من عوامل القوة التقليدية هو تقليص دور ووظيفة العنصر

البشري وتعاضم دور الآليات والمعدات التكنولوجية والانظمة الحاسوبية والارتفاع الملحوظ في هامش معدلات المناورة والتحرك السريع ، وتعاضم فاعلية المبادرة الهجومية عن طريق استخدام عناصر قتالية جديدة في مفاهيم مثل حروب المعلومات وحروب الإعلام وحروب الفضاء الالكترونية ، حيث تختلف بشكل كبير عن ميادين القتال الحركية التقليدية(٤٦). وقد خلفت سيادة العوامل المعرفية والمعلوماتية والإعلامية إلى بروز ما يمكن ان نطلق عليه ب(الحرب الإعلامية) التي تستخدم جميع وسائل الإعلام الالكترونية والمرئية والمسموعة إلى الوسائل المطبوعة كأدوات وآليات تابعة لها ، ومن خلال قدرتها على التأثير في الرأي العام والتواصل في مخاطبة ملايين المستخدمين من خلال عناصر الجذب المؤثرة المتمثلة بالنص والصوت والصورة(٤٧). لقد افرزت الثورة العلمية والتكنولوجية على صعيد الاتصالات والمواصلات إتساع هائل في ظاهرة الاعتمادية الدولية التي ظهرت على نحو متزايد ، ودفعت بها إلى الدخول ضمن تفاعلات وظيفية، ، فالدولة في الوقت الراهن لم تعد بإمكانها ضبط توجهاتها وتنشيط وظائفها بصورة منفردة وبمعزل عن الآخرين، حيث يتسم الوجود السياسي الدولي بوصفه عالمًا تتشابك وتتدمج فيه المصالح وتتداخل فيه الحاجات والغايات (٤٨). فتطور تقنية المعلومات أنشأت وضعاً أطلق عليه (ولتر رستون) ب( افول للسيادة ) : بقوله " ان التطورات التكنولوجية أفرزت آثاراً ومخاطر قاسية أفقدت الدول من خلالها قدسية حدودها وسيادتها السياسية". وذلك لعدم استطاعتها مواجهة الموجة العارمة التي وصفها الباحث الأمريكي ( الفن توفلر) ب( الموجة الثالثة) ان سرعة نقل المعلومة إلى أماكن مختلفة عمل على زيادة ترابط واندماج العالم وتشابكه بالاحداث والقضايا، حيث ان الفضاء الالكتروني للمعلومات قد أخترق وتجاوز اعتبارات الجيوبولتيك للدول ، والتي اثرت بشكل كبير على توازن القوى الدولي باعتبارها فاعل دولي يفوق قوة الدولة(٤٩).

## ٢- بروز اللاعبين الدوليين الجدد

ان المتغيرات التي انبثقت عن النظام الدولي وما أفرزه من تفاعلات، ومجى ثورة الاتصالات والمعلومات وزيادة عدد الدول المستقلة وظهور فاعلين سياسيين يتنافسون مع وظائف الدولة

القومية ويؤثرون على توجهاتها , وازدياد دور مؤسسات المجتمعات الافتراضية ومنظمات المجتمع المدني، أجبر الولايات المتحدة على ضرورة التعامل مع واقعاً جديداً في البيئة الخارجية والداخلية ، حيث لم تعد الدولة هي الفاعل الوحيد والحائز للقوة وانما ظهرت هناك عدة فواعل دولية .

في هذا سنشير إلى التحول في معنى وظائف الدولة وان قوى أخرى صارت تشارك الدولة بعضاً من تلك الادوار، مع اشارة إلى ابرز الفواعل من غير الدول.

#### أولاً: تغيير وظائف الدولة في عصر العولمة

ان الركيزة الأساسية التي افرزت تغيير في طبيعة العلاقات الدولية، تقترن بإنحسار دور الدولة وتراجع وظائفها , بإعتبارها الوحدة الأساسية في إطار العلاقات السياسية الدولية، فعلى المستوى الداخلي نتج عن تنامي وتصادد ادوار وظائف المجتمع المدني إلى تقليص وتقليل دور الدولة من خلال سحب بعض الوظائف من الدولة ومنحها لفاعلين دوليين بارزين كما سنبينه فيما بعد. اما على صعيد البيئة الخارجية، كان هناك تحول لجزء من سلطات الدولة وانتقالها إلى كيانات غير قومية متعددة الجنسيات , كالتكتلات الاقتصادية التي انبثقت كظاهرة جديدة في النظام الاقتصادي الدولي والتي يتم من خلالها إعادة ترتيب وتوزيع الادوار , وكذلك توزيع انتشار القوة بين الكتل المتنافسة والمتنازعة اتساقاً مع آليات والمتغيرات التي تطرأ على البيئة الدولية (٥٠). هذه المسألة يمكن تسميتها "تآكل الدولة من الاعلى ومن الاسفل، فالدولة يتم تفتيتها من الاعلى خلال جهود القوى العالمية لتقليص قوة وسلطة الدولة المركزية ، ومن الاسفل تتآكل الدولة من خلال تبلور مطالب محلية غير وطنية ولا تتصف بالتماسك أو الارتباط بإطار المصلحة الوطنية(٥١)

اذن هي عملية اقضاء وتفتيت السيادة الوطنية والإقليمية لمصلحة السيادة العالمية المقترنة ببقاء الاحادية القطبية. لقد ظهر مفهوم الدولة القومية بعقد معاهدة وستغاليا عام ١٦٤٨، حيث برزت الدولة الامة أو الدولة المدنية التي تمارس ادارة السلطة رأسياً من الاعلى إلى الاسفل، إلا

ان الكثير من المتغيرات والأحداث التي أثرت على قواعد القانون الدولي عملت على تقليص وتراجع وظائف ودور الدولة، فمجيء ظاهرة العولمة انشأت بالتدرج النفوذ والامتداد الاقليمي للسوق الحرة والتي حلت محل القدرة الرأسية للدولة، فينتقل دور السلطة الرأسية للدولة، في حين ان مرونة القوى المحركة في المجتمع تزداد في كافة ارجاء العالم ومنها ضمنها منشآت ومنظمات غير حكومية وهيئات علمية ، وبوسع المنظمات المتجاوزة للحدود ان تختار وتتجز وظائف عديدة. ان القرن الجديد سوف يكون في مواجهة الفوضى وتداعيات التكنولوجيا، وهما عاملان يعيدان صياغة لتاريخ ، وبالتالي من المحتمل أن يؤثر احدهما على الآخر (٥٢)

ولهذا يمكن القول ان الوظائف والادوار الجديدة للدولة من خلال عصر العولمة التي سوف تتأثر بعدة متغيرات ذات تأثير كبير على الدولة وهي:-

١- الإنتقال من مفهوم الدولة القومية إلى مصطلح الدولة الشبكية، حيث أن العالم سوف ينتقل من حالة الدولة القومية ذات السيادة السياسية على إقليمها وسكانها إلى ظاهرة الشبكات عابرة القومية والحدود ، فالشبكات المالية والتجارية والتكنولوجية والإعلامية والثقافية هي التي سوف تحدد ملامح الوضع القائم في العالم، ويفرض على دول العالم التكيف مع الواقع الجديد من خلال اعادة صياغة البنية الداخلية على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والإداري(٥٣). ان السيادة القومية قد انهارت ، فتحقيق الرفاهية للمواطن لم تعد تستند على افعال وتوجهات حكومته بقدر ما تكون قائمة ومعتمدة على افعال وقرارات يتم استيرادها والاعتماد عليها من خارج حدود دولته عن طريق منظمات ومؤسسات التي تتخذ قراراتها بصفة جماعية، فإدارة الاقتصاد الوطني أو الحكومي لا يُدار من خلال الحكومات أو الدول القومية فقط ولكن يتم إدارتها أيضاً بمشاركة المؤسسات والمنظمات الخارجية، وتتساوى الدول الغنية مع الدول

الفقيرة في ممارسة هذا التعامل، وكانت الكثير من القضايا والمواضيع السياسية هي من صميم الحكومات الوطنية ، لكنها أصبحت اليوم لها ابعادها الخارجية المهمة والمؤثرة(٥٤)، ومن ثم فظاهرة العولمة قد احدثت تغيير عنيف في المفهوم التقليدي للدولة بعناصره الاساسية الثلاثة،

فمن الناحية العملية لم يعد الجانب المكاني أي الإقليم خاضعاً بشكل تام ومطلقاً لسلطة وسيادة الدولة الرسمية، كما كان كان في السابق، كما ان عنصر السكان أو الشعب لم تعد مصالحه ترتبط وتتحدد في نطاق إقليم الدولة فحسب، بل اصبح امتداد هذه الارتباطات والمصالح امتداداً أفقياً خارج حدود إقليم الدولة القومية، أضف إلى ذلك ان ممارسة الدولة لسلطتها السياسية كانت تستند بشكل طبيعي إلى مفهوم تطبيق القوة في ممارسة سيادتها على اراضيها، لكن اليوم اصبحت تواجه اشكالية تآكل وانحطاط عناصر السيادة التقليدية، ففي ظل تفشي ظاهرة العولمة وآلياتها ومؤسساتها على وحدات المجتمع الدولي لم تعد السلطة السياسية صاحبة اليد الطولى في ممارسة السلطة المطلقة أو بعض مظاهر السيادة التقليدية ومن ضمنها ان الدولة لم تعد بمقدورها فرض الضرائب وتحديد سعر الضريبة الكمركية، كما لم تعد بإمكانها التصرف بحرية مطلقة حول استخدام العنف والقوة القهرية في ضبط مواطنيها (٥٥). كل هذه المتغيرات فرضت واقعاً جديداً في احداث تغيير جذري في البنية الهيكلية للدولة والانتقال إلى مفهوم الدولة الشبكية التي يمتد تأثيرها خارج إطار حدودها القومية والوطنية ، فالاختلاف الجوهرى بين مفهوم الدولة القومية والدولة الشبكية التي هي في طور التشكيل ان المفهوم الأول يرتبط بالعناصر الاساسية في تكوين الدولة وبالأخص وجود الاطار الاقليمي المحدد تمارس الدولة فيه نشاطها، في حين ان المفهوم الثاني لا يعترف بضرورة قيام اطار إقليمي محدد للدولة (٥٦).

٢- ان العولمة عملت على إخضاع ارادة الدولة لمؤسساتها، فالشركات والمنظمات المتصلة بالعولمة ستقضي على قدرات الدولة وفعاليتها للقيام بوظائف الدولة بدلاً عنها، فآليات العولمة عملت على تحويل الدولة إلى أداة تنفيذية تتحكم فيها قوى ليس للدولة قدرة وسلطة بالتحكم فيها سياسياً، فالعولمة سعت إلى إعادة توزيع القوى بين الدول ومنظمات المجتمع المدني والهيئات والاسواق الدولية والشركات، فالحكومات لم تفقد قدراتها الذاتية بشكل مطلق نهائياً في التحكم بعناصر قوتها في ظل ظاهرة العولمة، لكنها وجدت لها شريك في القيام بأدوارها ووظائفها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية وذلك من خلال انخراط رجال الاعمال والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام إلى مجال الدولة السياسي(٥٧).

٣- تم التحول في ظل عصر العولمة من الإطار القومي إلى المجال الدولي، ومن ثم إلى المجال العولمي، والذي كان متأثراً بالتطور التكنولوجي الحاصل، هذا التطور يفسر الاختلافات التي طرأت على المجال المكاني والزمني والتي لم تعد حاضرة بالنسبة للمجالين الاقتصادي والسياسي، فعندما اتجهت الأسواق الاقتصادية نحو تحقيق ترابط الاندماج والتكامل الاقتصادي على صيغة اتفاقيات وتحالفات اقتصادية وتجارية نجد ان الابعاد السياسية مالت نحو التفكك والتجزؤ، وبذلك يعمل التجزؤ السياسي على دعم واسناد النفوذ الاقتصادي بشكل متزايد، ومن ثم تتولد الاضرار على السلطة السياسية للدول (٥٨). وباختصار يمكننا القول، ان العولمة تجاهلت الحدود السياسية للدولة وتجاهلت سيادتها فدمجت معاً الأسواق الوطنية باسواق الاقتصاد العالمي، وهكذا يتولد ضمن نطاق مسؤولية الدول قوة جديدة مهيمنة ومتنفذة بالتحكم على شؤون الدولة نتيجة لأنعدام التوازن والتوافق بين جانبي الاقتصاد والسياسة. وهكذا في ظل عصر العولمة، تآكلت وظائف الدولة، والذي تغير في محتوى ومضمون هذه الوظائف وفي نطاقها (٥٩) فحدود قيام الدولة بوظائفها قد أمتد اقلياً ورأسياً بمعنى القدرة على امتداده خارج نطاق إقليم الدولة، ورأسياً بمعنى ان امتداده

اصبح من القمة إلى بقية الوحدات المحلية الصغيرة، أما الوظائف الاقتصادية والاتصالية للدولة ايضاً نالت نصيبها من التغيير حيث أصبح لها ابعادها الهامة الجديدة متأثرة بمتغيرات التطور التكنولوجي الهائل الذي اجتتاح كل وحدات العالم أجمع.

### المحور الثالث: سيناريوهات مستقبلية لتأثير الاعلام الرقمي في مقومات الدولة القومية

وبالرغم من اتفاق جميع الباحثين على ان المستقبل سيشهد تطورات نوعية فارقة سواء على كافة صُعد وسائل الإعلام الجديد أو على صعيد التأثيرات التي تفرزها هذه الوسائل على مختلف مقومات الدولة، فإن هناك تباينات واضحة في بناء توقعات أو بلورة سيناريوهات للمستقبل على المدى القريب، وتطرح هنا عدة تساؤلات عما ستكون عليه الدولة في ظل تطور وهيمنة وسائل



الاعلام على مفاصل الدولة ووظائفها، والى أي مدى سيكون تأثير العولمة في تغيير هيكلية  
وصعود الدولة الشبكية؟

وسيتم مناقشة هذا المحور عبر السيناريوهان التاليان:

**السيناريو الاول: تصاعد تأثير الإعلام في مقومات الدولة القومية**

**السيناريو الثاني: ضعف احتمالية تأثير الإعلام في مقومات الدولة القومية**

**السيناريو الاول: تصاعد تأثير الإعلام في مقومات الدولة القومية**

أصبح الإعلام وكيفية تطويعه لتكنولوجيا الاتصال عنصراً مهماً من عناصر تقييم القوة الشاملة  
للدولة، وبالتالي تقييم قوة الدولة المتحكمة في النظام الدولي الحالي. وهكذا أصبح العصر الذي  
نعيشه الآن، هو عصر ثورة الاتصال والفضائيات التي تبث عبر الأقمار الصناعية، وتحول  
العالم إلى قرية صغيرة، وذلك كنتيجة مباشرة لما شهدته وسائل الإعلام في السنوات الأخيرة إذ  
أصبح من الشائع اليوم أن نجد عديداً من المنتجات الصناعية "سيارات، أجهزة إلكترونية،  
حاسبات آلية... الخ" يتم تجميع مكوناتها في أكثر من دولة بحيث تقوم كل واحدة منها بالتركيز  
على/أو بالتخصص في صنع أحد هذه المكونات فقط، ولكن توظيف تكنولوجيا ووسائل الإعلام  
والاتصال للتأثير على وظائف ومقومات الهوية الوطنية للدولة وتراجع التنمية السياسية لصالح  
الاغتراب الثقافي. يتضح مما سبق دور وأثر الإعلام في السياسة المحلية والدولية في ظل النظام  
الدولي الجديد الذي كرّس أهمية تكنولوجيا الإعلام السياسي في خدمة أهدافه واستراتيجياته  
الجديدة، وسعى إلى الاعتماد على الإعلام كسلاح أكثر فعالية لتفتيت مقومات الدولة، بل  
وسلاح أكثر خطورة من السابق باعتباره يعتمد على وسائل الإقناع والترغيب والترهيب والتضليل  
والخداع بصورة تبدو للعيان أنها الواقع أو الحقيقة. فسوف يتزايد عدد الناشطين والمتسللين إلى

فضاء الشبكة الافتراضية وتتعدد أنشطة المصادر المفتوحة، وتساعد وسائط ووسائل التشفير التي تستخدمها الدولة (٦٠).

إن التكنولوجيا ليست هي الوسيلة الحاسمة والوحيدة في صياغة القوة الجديدة في العلاقة الشبكية التي اكتشفها الإنسان بإستخدام هذه الوسائل وأستطاع لأول مرة من إمتلاك قدر من المعرفة التي هي الخبرات والمهارات المكتسبة من التجارب، أي التحول من الحتمية التكنولوجية إلى فرضية الاختيار المعرفي بمعنى إنه كلما تطور الاتصال الإنساني وكسر احتكار المعرفة ونشرها إلى الناس أُعيد تشكيل القوة من جديد (٦١) لأنها تنقل المجتمعات والسلطات من الصراع على التفوق التقني واحتكار الاسرار التكنولوجية إلى الصراع على المحتوى الإعلامي والمعلوماتي، ويتدفق الاختيار المعرفي من خلال ما يلي:

أ- تجزئة القوة :- ونقصد بها تعميم المعرفة وتيسير وصول المجتمعات والافراد أليها، فكلما أزدادت المعلومات زادت أمكانية الناس على الوصول اليها وتحويلها إلى معرفة، حيث اصبح المجتمع أكثر قوة، مما جعل الاختيار المعرفي الحديث من وسائل الإعلام ومصادر المعلومات المفتوحة وسيلة لتجزئة والأنهاء النسبي للسيطرة المركزية، أذ تتصل مصادر القوة الجديدة بأدوات مهمة للتجزئة (٦٢) من خلال:-

• الوفرة الهائلة في المعلومات والقدرة وامكانية الوصول، والتراجع النسبي للسيطرة المركزية على الوسائل، ونمو سريع في التشارك والتشابك، والتفاعلية.

• الجاذبية الجديدة والتي تكمن في جاذبية المرونة والحدود الشفافة والفرص الكبيرة وجاذبية تمدد الهوية وجاذبية الاندماج والاستقطاب .

ب- انتقال القوة:- حيث تنتقل القوة من الدول إلى المجتمعات والكيانات، وتحولت التهديدات الكبرى من القوة التقليدية والقوى الدولية الصاعدة الجديدة إلى كيانات غير معلومة أو غير تابعة لدول ما وظهور ما يُسمى " بقراصنة العصر"، والتي تمثلت بمصادر المعلومات المفتوحة ,

وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات هي أحد أهم أسلحتها، ونجد مؤسس موقع ويكيليكس (جوليان اسانج) مثال على التهديد الجديد في مرحلة الانتقال (٦٣).

ج- انتشار القوة:- إن نشر المعلومات وسهولة الوصول إليها وتنامي المصادر المفتوحة، يعني أن القوة ستؤدي إلى تقليص احتكار المعلومات في أيدي البيروقراطية التقليدية، فكلما زاد انتشار المعلومات اقلها إزداد عرض مساحة القوة، وازدادت صعوبة السيطرة المركزية بها، كما أن السرعة التي يتصف بها عصر الإعلام الرقمي ستتمكن الحكومات من فرض قدر بسيط من السيطرة

#### السيناريو الثاني: ضعف احتمالية تأثير الإعلام في مقومات الدولة القومية

ليس من الخطأ القول إن قوة الدول تُقاس من خلال قوتها العسكرية التقليدية والنوية بشكل أساسي، وإذا ما تفحصنا برؤية ثاقبة هذا المعطى نجد أن الولايات المتحدة لا تقتصر حيازتها على مقومات قوة عسكرية فحسب، وإنما إمكانية استخدام قوتها العسكرية بشقيها التقليدي والنوي، إذ أسهمت القدرة العسكرية الفعلية وليس الشكلية في صياغة مكانتها العالمية، وبالتالي تمكّنها من صناعة وإدارة قضايا السياسة الدولية بما ينسجم مع طروحاتها ويصب في مصلحتها النهائية.

إن الطبيعة البشرية المائلة للنزاعات والحروب تجعل من استخدام الإعلام الرقمي في أسفل الأولوية والاعتمادية من حيث تراتبية في الاستخدام الاستراتيجي للدولة. وعلى الرغم من أن قوة تكنولوجيا الإعلام يمتلك تأثير كبير في مختلف مركبات القوة الأخرى بالتحديد الاقتصادية منها ولا بد لنا أن نذكر أن ثورة الاتصالات الحديثة وما أُنبت عنها من امتداد وانتشار لوسائل الإعلام الجماهيرية بأشكالها التقليدية أفرزت بصماتها على وظيفة الدولة ودورها، الذي بدأ يضمحل في مجتمع عصر التدفق الحر للمعلومات من خلال تقنيات الاتصال الحديثة، ولم يعد بالإستطاعة الحديث عن السيادة الإعلامية ضمن الحدود السياسية للدولة. وبهذا نرى أن مشهد ضعف تأثير الإعلام الرقمي في صياغة وإدارة القضايا العالمية يلقي إحتتمالات ضعيفة أمام هذه المتغيرات

الجديدة الحاصلة أمامه أو المتوقع ظهورها خلال السنين القليلة القادمة. ان الحرب تعبير أو غرض لهدف معين، أو الدخول في الحرب للدفاع عن مصلحة أو لغرض تحقيق هدف ما، حيث إن آلية ونمط تاريخ الحروب السابقة لا تختلف في دوافعها وأسبابها إلا من خلال الأدوات.

### الخاتمة والاستنتاجات

لقد بحثت هذه الدراسة في طبيعة ومضمون العلاقة بين متغيري الإعلام ومفهوم الدولة القومية، وهذا الموضوع يحظى بأهمية واسعة وكبيرة ، لأسباب متعددة وقد تم توضيحها في متن البحث ومحتواه ، نظراً إلى كون الإعلام واحد من عوامل القوة الحديثة، والتي اعطته الثورة التكنولوجية قدرة الوصول إلى كل اطراف الكرة الارضية، وبأقل القيود الممكنة ، بل ان الإعلام كان واحد من المدخلات التي قلصت من سيادة الدولة الوطنية ، وصار الإعلام يتجه بشكل متزايد إلى ان يكون تفاعلياً ورقمياً. أما على صعيد استخدام الإعلام الرقمي في تقليص دور الدولة وتفتيت مقوماتها ، فتوصلنا إلى الاستنتاجات التالية:

١- إن وسائل الإعلام تُوظف من خلال استخدام الاسلوب العلمي في صياغة الرسالة الإعلامية وإعدادها حيث أستعانت بالتطور التكنولوجي من أجل اختراق الثقافات الأخرى بقصد الهيمنة. وأخيراً ،

٢- ان على الدول ان تستخدم كل مصادر القوة كآلية لإحداث التأثير في إدارة النظام الدولي، فلم تُعد القوة الصلبة الآلية الأمثل للبقاء والنفوذ، لا سيما بعد اختراق سيادة الدول من خلال العامل التكنولوجي والإعلامي والمعلوماتي، وبسبب القيود الكثيرة على استخدام القوة الصلبة، فإن أكثر الادوات فاعلية في سياسات الدول في البيئة الدولية هي الوسائل الناعمة ومن ضمنها استخدام تكنولوجيا الإعلام.

٣- مهما بلغت أهمية ودور تكنولوجيا الإعلام لكنه ليس من الممكن الإغفال عن دور وأهمية القوة الاقتصادية في دعم مقومات القوة الأخرى ، فهي البنية التحتية بمجمل مركبات القوة الشاملة الأخرى، وكلما إتسعت قدرة الدولة في المجال التكنولوجي والاقتصادي فإنه يمكن لها ان بناء قدرات إعلامية مهمة.

٤- ان على الدول ان تستعد داخلياً وخارجياً للتعامل مع صراع أو تنافس يدار بطريقة إعلامية محترفة ، فهو الاضمن لكي تبقى محافظة على مصالحها في عالم اليوم، خصوصاً أن الشق التعاوني وتماسك المجتمع يعد عامل قوة الى جانب قوة الدولة العسكرية والسياسية والاقتصادية.

٥- ان التطور الكبير في وسائل الاتصال السمعية والبصرية جعلت الرسائل الإعلامية تغطي العالم كله بواسطة البث المباشر عبر الاقمار الصناعية وبرامج التلفزيون وغيرها من وسائل الاتصال التي تخترق الحواجز والعقول لتمارس الهيمنة الثقافية والإعلامية.

#### المصادر

- ابي عبد الله محمد سعيد، العولمة والمصالح الأمريكية، الدار الاثرية للنشر والتوزيع، مصر، ط١، ٢٠١١
- احمد ثابت ، العولمة محدد الاندماج وعوامل الاستبعاد ، مجلة شؤون الأوسط ، العدد ٧٦، ١٩٩٨
- احمد عبد الله ، السيادة الوطنية في ظل المتغيرات العالمية، مجلة السياسة الدولية مركز الاهرام للدراسات السياسية الدولية والإستراتيجية، القاهرة، العدد ١٢٣ ، ١٩٩٩
- أحمد عبدالله ، السيادة الوطنية في ظل المتغيرات الدولية، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٢٣ ، القاهرة ، ١٩٩٦
- احمد نوري النعيمي، الاعتمادية الدولية والنظام السياسي الدولي المعاصر، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٢٩، ٢٠٠٠

وقائع المؤتمر العلمي الثامن لقسم الدراسات السياسية في مركز المستنصرية للدراسات  
العربية والدولية للعام ٢٠٢٢

---

---

- احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢ انظر كذلك: خيرى الدين عبد الرحمن، القوة الفاعلة في القرن الواحد والعشرين، دار الجليل للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ١٩٩٦
- أسد الدين التميمي ، الانترنت والاقمار الصناعية ، مصطلحات ومفاهيم، دار اسامة للنشر والتوزيع ، ط١ ، عمان ، ٢٠٠٩
- الصادق الرابع، وسائل الإعلام والعولمة، مجلة المستقبل العربي، مركز الوحدة العربية، بيروت، عدد ٤٣، ١٩٩٩
- الفن توفلر ، تحول السلطة بين العنف والثروة والمعرفة ، ترجمة : فتحي بن شوان ونبيل عثمان ، مكتبة طرابلس ، ط١ ، ليبيا، ٢٠٠٩
- الفن توفلر ، حضارة الموجة الثالثة ، ترجمة: عصام الشيخ ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع ، بنغازي ، ط١، ١٩٩٠
- باسم الطويسي، المصادر الإعلامية الجديدة وأعادة توزيع القوة، من كتاب ظاهرة ويكيليكس جدل الإعلام والسياسة بين الافتراضي والواقعي، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، ط١ ، ايلول، ٢٠١٢
- بانكاج غيماوات ، اعادة تعريف الاستراتيجية العالمية، عبور الحدود في عالم ما زالت الفوارق والاختلافات مهمة ، ترجمة: معين الأمام ، مكتبة العبيكان ، المملكة العربية السعودية ، ط١، ٢٠١٠
- توماس ماكفيل ، الإعلام العالمي، ترجمة: عبد الحكم احمد الخزامي، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، ٢٠١٢
- ثامر كامل الخزرجي ، العلاقات السياسية الدولية ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان ، ٢٠٠٥

وقائع المؤتمر العلمي الثامن لقسم الدراسات السياسية في مركز المستنصرية للدراسات  
العربية والدولية للعام ٢٠٢٢

- جوزيف سي ناي، وليام واينز، ترجمة شامل سرسم، المعلومات الأمريكية موارد قوة المستقبل ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية ، العدد ١٥٦ ، ٢٠٠٧
- حسنين شفيق، الإعلام التفاعلي ، دار فكر وفن للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة، ط١، ٢٠١٠
- داخل حسن جربو، تقانة المعلومات والأمن القومي، مجلة آفاق عربية، بغداد، ١٩٩٨
- رأفت رضوان ، النظام الدولي للمعلومات ، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، العدد ١٢، ١٩٩٧
- رضا عبد الواحد أمين، الإعلام الجديد، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٥
- ريتشارد كلارك وروبرت نيك، حرب الفضاء ، مركز الامارات للدراسات والبحوث ، ابوظبي، ٢٠١٤
- زكريا حسين ، التكنولوجيا وتنمية القوة المسلحة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢
- عبد الحي زلوم ، نذر العولمة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٩
- عبد الله عليان ، التحديات الجديدة لتأثير الدولة في الإعلام في عصر المعلومات، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٠٥ ، ٢٠٠٤
- عصام سليمان ، ثورة وسائل الاتصال وانعكاساتها على مراحل تطور الإعلام العربي والقومي ، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٢٥، ١٩٩٦
- علي عبد الفتاح كنعان، الإعلام الالكتروني، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥
- غابرييل كولكو، العالم في أزمة نهاية القرن الامريكي ، ترجمة: عمرو سلام واحمد حاليو الطيب غوردو، لندن، ط١، سبتمبر، ٢٠١٥

وقائع المؤتمر العلمي الثامن لقسم الدراسات السياسية في مركز المستنصرية للدراسات  
العربية والدولية للعام ٢٠٢٢

- فريدريك فاسور ، وسائل الإعلام في المستقبل ، تعريب: خليل احمد خليل، منشورات عويدات ، بيروت، ط١، ١٩٩٦
- فضيل دليو، التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال، المفهوم، الاستعمالات ،الآفاق، دار الثقافة، ٢٠١٠
- لورينا باريني ، دول وعولمة ، استراتيجيات وادوار، ترجمة : نانيس حسن عبد الوهاب ، المركز القومي للترجمة ، ١٦٤٧، ط١، ٢٠٠٧
- لورينا باريني، دول وعولمة : إستراتيجيات وادوار، ترجمة: نانيس حسن عبد الوهاب، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق، القاهرة ، ط١ ، ٢٠٠٧
- مايكل ديرتوزوس ، ماذا سيحدث كيف سيغير عالم المعلومات الجديد حياتنا ، ترجمة وتقديم ، بهاء شاهين ، مركز الحضارة العربية، ط٢ ، ٢٠٠٠
- مجد هاشم الهاشمي، الإعلام الدولي والصحافة عبر الاقمار الصناعية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠١
- مجدي كامل ، حرب جواسيس القرن ٢١، دار الكتاب العربي، دمشق، ط١، ٢٠٠٨
- مجموعة باحثين ، الحروب المستقبلية في القرن الحادي والعشرين ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، الامارات ، ط١ ، ٢٠١٤
- محمد ابو الفتوح، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ط١، ٢٠٠٦
- محمد حسن آل ياسين، اندماج التكنولوجيا ومهام البحث والتطوير الجديد، النشرة الفصلية الصادرة عن المنظمة العربية للتنمية الادراية، العدد ٢٩، ١٩٩٩
- محمد حمدان، القوة الناعمة وإدارة الصراع عن بُعد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ط١، بيروت، ٢٠١٣
- محمد شومان، الإعلام والازمات، مدخل نظري وممارسات عملية، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٦



وقائع المؤتمر العلمي الثامن لقسم الدراسات السياسية في مركز المستنصرية للدراسات  
العربية والدولية للعام ٢٠٢٢

---

---

- محمد عبد الحميد، الاتصال والإعلام على شبكة الانترنت ، عالم الكتب، القاهرة،  
٢٠٠٧
- محمد عبد الشفيق عيسى، العالم الثالث والتحدي التكنولوجي الغربي، دار الطليعة  
للطباعة ، بيروت، ١٩٨٤
- ممدوح الشيخ ، التجسس التكنولوجي ، سرقة الاسرار الاقتصادية والتقنية، مكتبة بيروت  
، بيروت ، ٢٠٠٧
- موسى علي الفهد، سؤود فؤاد الالوسي، وسائل الإعلام والحرب، دار اسامة للنشر  
والتوزيع، عمان ، ط١، ٢٠٠٩
- نبيل علي ، تكنولوجيا المعلومات ، المنظور التنموي، مركز دراسات الوحدة العربية،  
بيروت ، العدد ٥٨، ٢٠٠٧
- والتر ريستون ، أفول السيادة : كيف تحول ثورة المعلومات عالما ، وكيف غيرت  
العالم ، ترجمة : نشوى ماهر ، الجمعية المصرية للمعرفة والنشر ، القاهرة ، ط١،  
٢٠٠٥
- والتر ريستون ، افول السيادة كيف تحول ثورة المعلومات عالما ، ترجمة: سمير عزت  
وجورج خوري ، دار النسر للنشر والتوزيع ، عمان، ط١، ١٩٩٤
- وليد عبد الحي ، الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، عيون المقالات ، مراکش ،  
ط٢، ١٩٩٣
- ياس خضير البياتي، الإعلام الدولي العربي، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩٣
- Definition for new media, High–tech Dictionary, [http: // www. Computer user. Comre sources dictionary. Html.Oct.2006](http://www.comresources.com/html/oct2006/)

وقائع المؤتمر العلمي الثامن لقسم الدراسات السياسية في مركز المستنصرية للدراسات  
العربية والدولية للعام ٢٠٢٢

- (١) فريدريك فاسور ، وسائل الإعلام في المستقبل ، تعريب: خليل احمد خليل، منشورات عويدات ، بيروت، ط١، ١٩٩٦، ص١٩، ص٧٩. انظر كذلك: مجد هاشم الهاشمي، الإعلام الدولي والصحافة عبر الاقمار الصناعية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠١، ص٥٠.
- (٢) ياس خضير البياتي، الإعلام الدولي العربي، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩٣، ص٧
- (٣) الصادق الراجح، وسائل الإعلام والعولمة، مجلة المستقبل العربي، مركز الوحدة العربية، بيروت، عدد ٤٣، ١٩٩٩، ص٢٣.
- (٤) عصام سليمان ، ثورة وسائل الاتصال وانعكاساتها على مراحل تطور الإعلام العربي والقومي ، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٢٥، ١٩٩٦، ص١٢٠
- (٥) مجد هاشم الهاشمي، الإعلام الدولي والصحافة عبر الاقمار الصناعية مصدر سبق ذكره، ص١٥  
انظر كذلك :حسين شفيق، الإعلام التفاعلي ، دار فكر وفن للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة، ط١، ٢٠١٠، ص٧.
- (٦) علي عبد الفتاح كنعان، الإعلام الالكتروني، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥، ص١٠
- (٧) محمد عبد الحميد، الاتصال والإعلام على شبكة الانترنت ، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٧، ص١٤١.
- (٨) Definition for new media, High-tech Dictionary, [http: // www. Computer user. Comre sources dictionary. Html.Oct.2006](http://www.Computer user. Comre sources dictionary. Html.Oct.2006)
- (٩) موسى علي الفهد، سؤود فؤاد الالوسي، وسائل الإعلام والحرب، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان ، ط١، ٢٠١٢، ص٣٢٤-٣٢٥.
- (١٠) رضا عبد الواحد أمين، الإعلام الجديد، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٥، ص٣٧.
- (١١) سعيد الصديقي، القوى السياسية عبر الوطنية: قراءة في تأثير الفاعلين غير الحكوميين في السياسات العالمية من كتاب السيادة والسلطة والافاق الوطنية والحدود العالمية، سلسلة كتب المستقبل العربي، (٥٢) ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠٦، ص٨٤.
- (١٢) أ سد الدين التميمي ، الانترنت والاقمار الصناعية ، مصطلحات ومفاهيم، دار اسامة للنشر والتوزيع ، ط١ ، عمان ، ٢٠٠٩، ص٦٦. انظر كذلك: سوزان موزي، الثورة المعلوماتية التكنولوجية، مصدر سبق ذكره، ص٧٦.
- (١٣) محمد ابو الفتوح، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ط١، ٢٠٠٦، ص١٠٥

وقائع المؤتمر العلمي الثامن لقسم الدراسات السياسية في مركز المستنصرية للدراسات  
العربية والدولية للعام ٢٠٢٢

\*تم تقديم قدم فكرة السيادة في نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر فظلت السيادة قائمة على أساس فكرة النطاق الإقليمي, وقد كانت الحدود الجغرافية هي التي تحدد سلطة أي عاهل وحتى امتيازات الحصانة التي تتمتع بها السفارة الأجنبية تتحد بالنطاق الجغرافي للدول , واعتبرت هذه الفكرة من اهم عناصر السيادة في ادبيات السياسة الدولية. انظر: محمد فايز عبد سعيد، قضايا علم السياسة العام، دار الطليعة للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٨٣، ص٦٠-٦١.

(١٤) محمد ابو الفتوح، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مصدر سبق ذكره، ص١٠٦

(١٥) والتر ريستون، افول السيادة كيف تحول ثورة المعلومات عالما، وكيف غيرت العالم ترجمة: نشوى ماهر ، الجمعية المصرية للمعرفة والنشر ، ط١، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ٧٧

(١٦) فادية عباس هادي، مصدر سبق ذكره، ص٧٣

(١٧) محمد ابو الفتوح، مصدر سبق ذكره ، ص١٠٦

(١٨) سعيد الصديقي، مصدر سبق ذكره ، ص٧٣

(١٩) (٢٠) - والتر ريستون، مصدر سبق ذكره، ص٣٣-٣٥

(٢١) محمد شومان، الإعلام والازمات، مدخل نظري وممارسات عملية، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٦، ص٦

(٢٢) ابي عبد الله محمد سعيد، العولمة والمصالح الأمريكية، الدار الاثرية للنشر والتوزيع، مصر، ط١، ٢٠١١، ص٣٦.

(٢٣) داخل حسن جربو، تقانة المعلومات والأمن القومي، مجلة آفاق عربية، بغداد، ١٩٩٨، ص٢٢

(٢٤) احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص٣٢ انظر كذلك: خيرى الدين عبد الرحمن، القوة الفاعلة في القرن الواحد والعشرين، دار الجليل للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ١٩٩٦، ص١٥.

(٢٥) احمد ثابت ، العولمة محدد الاندماج وعوامل الاستبعاد ، مجلة شؤون الأوسط ، العدد ٧٦ ، ١٩٩٨ ، ص٨٨

(٢٦) احمد نوري النعيمي، الاعتمادية الدولية والنظام السياسي الدولي المعاصر، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٢٩، ٢٠٠٠، ص

وقائع المؤتمر العلمي الثامن لقسم الدراسات السياسية في مركز المستنصرية للدراسات  
العربية والدولية للعام ٢٠٢٢

- (٢٧) عبد الله عليان ، التحديات الجديدة لتأثير الدولة في الإعلام في عصر المعلومات، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٠٥، ٢٠٠٤، ص ٧٥.
- (٢٨) توماس ماكفيل ، الإعلام العالمي، ترجمة: عبد الحكم احمد الخزامي، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، ٢٠١٢، ص ٤٧٨.
- (٢٩) لورينا باريني ، دول وعولمة ، استراتيجيات وادوار، ترجمة : نانيس حسن عبد الوهاب ، المركز القومي للترجمة ، ١٦٤٧ ، ط١ ، ٢٠٠٧ ، ص ٦٨
- (٣٠) ذياب موسى البداينة، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥.
- (٣١) المصدر نفسه، ص ٤٥.
- (٣٢) احمد عبد الله ، السيادة الوطنية في ظل المتغيرات العالمية، مجلة السياسة الدولية مركز الاهرام للدراسات السياسية الدولية والإستراتيجية، القاهرة، العدد ١٢٣، ١٩٩٩، ص ٥٠.
- (٣٣) لورينا باريني، دول وعولمة : إستراتيجيات وادوار، مصدر سبق ذكره، ص ١٧.
- (٣٤) عبد الحي زلوم ، نذر العولمة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٩، ص ١٤٤.
- (٣٥) الفن توفلر ، تحول السلطة بين العنف والثروة والمعرفة ، ترجمة : فتحي بن شوان ونبيل عثمان ، مكتبة طرابلس ، ط١ ، ليبيا، ٢٠٠٩، ص ١٥٣.
- انظر كذلك: محمد حمدان، القوة الناعمة وإدارة الصراع عن بُعد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ط١، بيروت، ٢٠١٣، ص ٣٥.
- (٣٦) غابرييل كولكو، العالم في أزمة نهاية القرن الأمريكي ، مصدر سبق ذكره، ص ١٠
- (٣٧) رأفت رضوان ، النظام الدولي للمعلومات ، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، العدد ١٢، ١٩٩٧، ص ٦ انظر كذلك: محمد عبد الشفيق عيسى، العالم الثالث والتحدي التكنولوجي الغربي، دار الطليعة للطباعة ، بيروت، ١٩٨٤، ص ٤٦.
- (٣٨) وليد عبد الحي ، الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، عيون المقالات ، مراكش ، ط٢، ١٩٩٣، ص ٩.

وقائع المؤتمر العلمي الثامن لقسم الدراسات السياسية في مركز المستنصرية للدراسات  
العربية والدولية للعام ٢٠٢٢

- أنظر كذلك : محمد حسن آل ياسين، اندماج التكنولوجيا ومهام البحث والتطوير الجديد، النشرة الفصلية الصادرة عن المنظمة العربية للتنمية الادارية، العدد ٢٩، ١٩٩٩، ص ٩.
- (٣٩) الفن توفلر ، تحول السلطة بين العنف والثروة والمعرفة ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٥-١٦٠.
- انظر كذلك : زكريا حسين ، التكنولوجيا وتنمية القوة المسلحة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢، ص ١١.
- (٤٠) مجموعة باحثين ، الحروب المستقبلية في القرن الحادي والعشرين ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، الامارات ، ط ١ ، ٢٠١٤ ، ص ١١٢-١١٥
- (٤١) ممدوح الشيخ ، التجسس التكنولوجي ، سرقة الاسرار الاقتصادية والتقنية، مكتبة بيروت ، بيروت ، ٢٠٠٧، ص ٣٥
- (٤٣) نبيل علي ، تكنولوجيا المعلومات ، المنظور التنموي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، العدد ٥٨، ٢٠٠٧، ص ٣٧-٤٣.
- (٤٤) مايكل ديرتوزوس ، ماذا سيحدث كيف سيغير عالم المعلومات الجديد حياتنا ، ترجمة وتقديم ، بهاء شاهين ، مركز الحضارة العربية، ط ٢ ، ٢٠٠٠، ص ٥٥ .
- (٤٥) جوزيف سي ناي، وليام واينز، ترجمة شامل سرسم، المعلومات الأمريكية موارد قوة المستقبل ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية ، العدد ١٥٦، ٢٠٠٧، ص ٧٥. أنظر كذلك: مجدي كامل ، حرب جواسيس القرن ٢١، دار الكتاب العربي، دمشق، ط ١، ٢٠٠٨، ص ٦ وما بعدها
- (٤٦) ريتشارد كلارك وروبرت نيك، حرب الفضاء ، مركز الامارات للدراسات والبحوث ، ابو ظبي، ٢٠١٤، ص ٣٠
- (٤٧) ثامر كامل الخزرجي ، العلاقات السياسية الدولية ، دار مجدلوي للنشر والتوزيع، عمان ، ٢٠٠٥، ص ٣٤٢
- (٤٨) والتر ريستون ، أفول السيادة : كيف تحول ثورة المعلومات عالمنا ، وكيف غيرت العالم ، ترجمة : نشوى ماهر، الجمعية المصرية للمعرفة والنشر ، القاهرة ، ط ١، ٢٠٠٥، ص ٥٩-٦٣

وقائع المؤتمر العلمي الثامن لقسم الدراسات السياسية في مركز المستنصرية للدراسات  
العربية والدولية للعام ٢٠٢٢

- (٤٩) الفن توفلر ، حضارة الموجة الثالثة ، ترجمة: عصام الشيخ ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع ، بنغازي ، ط١ ، ١٩٩٠ ، ص٥٩
- (٥٠) سمير أمين، الدولة الوطنية وتحديات العولمة في الوطن العربي، مكتبة مدبولي القاهرة، ط١ ، ٢٠٠٤ ، ص١٠
- (٥١) جوزيف سي ناي، مفارقة القوة الأمريكية ، مصدر سبق ذكره، ص٨٢.
- (٥٢) لورينا باريني، دول وعولمة : إستراتيجيات وادوار، ترجمة: نانيس حسن عبد الوهاب، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق، القاهرة ، ط١ ، ٢٠٠٧ ، ص٥٦
- (٥٣) أحمد عبدالله ، السيادة الوطنية في ظل المتغيرات الدولية، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٢٣ ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص٥٤.
- (٥٤) نياي موسى البدائية ، الامن الوطني في عصر المعلومات ، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٠
- (٥٥) بانكاج غيماوات ، اعادة تعريف الاستراتيجية العالمية، عبور الحدود في عالم ما زالت الفوارق والاختلافات مهمة ، ترجمة: معين الأمام ، مكتبة العبيكان ، المملكة العربية السعودية ، ط١ ، ٢٠١٠ ، ص١٢٣-١٢٥
- (٥٦) والتر ريستون ، افول السيادة كيف تحول ثورة المعلومات عالما ، ترجمة: سمير عزت وجورج خوري ، دار النشر للنشر والتوزيع ، عمان، ط١ ، ١٩٩٤ ، ص٩٥
- (٥٧) سعيد الصديقي، القوى السياسية عبر الوطنية: قراءة في تأثير الفاعلين غير الحكوميين في السياسات العالمية من كتاب السيادة والسلطة الافاق الوطنية والحدود العالمية، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، العدد ٥٢ ، ط١ ، ٢٠٠٦ ، ص١٥٠.
- (٥٨) محمد بوبوش، اثر التحولات الراهنة على مفهوم السيادة الوطنية، من كتاب السيادة والسلطة الافاق الوطنية والحدود العالمية، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، العدد ٥٢ ، ط١ ، ٢٠٠٦ ، ص٢١٠.
- (٥٩) احمد عبد الله ، السيادة الوطنية في ظل المتغيرات العالمية، مجلة السياسة الدولية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد ١٢٣ ، ١٩٩٦ ، ص٧٦.

وقائع المؤتمر العلمي الثامن لقسم الدراسات السياسية في مركز المستنصرية للدراسات  
العربية والدولية للعام ٢٠٢٢

---

---

- (٦٠) فضيل دليو، التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال، المفهوم، الاستعمالات، الآفاق، دار الثقافة، ٢٠١٠، ص ١٧٣
- (٦١) باسم الطويسي، المصادر الإعلامية الجديدة وإعادة توزيع القوة، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٥
- (٦٢) المصدر نفسه، ص ١٦٨
- (٦٣) جوزيف ناي، القوة الناعمة، مصدر سبق ذكره، ص ٨٤.